العرب
الجمعة 2019/11/01
السنة 42 العدد 11515

فرنسا على خط التسهيل لتشكيل حكومة لبنانية

حكومة تكنوسياسية خيار مطروح لتبديد التوتر السياسي والشعبي

الأزمة في لبنان مستمرة وسط مخاوف من إمكانية استمرارها، ما يهدد بانهيار الوضع الاقتصادي، ويرجح متابعون أنه في حال استمر الانسداد يمكن أن تتدخل بعض الأطراف الخارجية على غرار فرنسا التي سبق أن لعبت أدوارا متقدمة على صعيد تسهيل تشكيل حكومات لبنان.

مرابطون لحماية ثورتهم

بيروت – خيم التوتر مجددا على لبنان بعد هدنة من المحتجين لم تدم سوى ساعات عقب استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، الأمر الذي يثير قلق المجتمع الدولي، ويطرح تساؤلات حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى تدخل خارجي كوساطة فرنسية لتبديد هذا التوتر والأهم المساهمة في تسهيل ولادة حكومة جديدة، خاصة وأن باريس سبق أن لعبت دورا أساسيا في هذا المضمار، على غرار التسوية الرئاسية التي جرت في العام 2016.

وعاد الخميس المتظاهرون إلى قطع الطرقات في عدة مناطق لبنانية في إصرار من قبلهم على استمرارية الحراك إلى حين الاستجابة لباقي مطالبهم وعلى رأسها تشكيل حكومة كفاءات بعيدا عن المحاصصة السياسية والطائفية.

وألمحت فرنسا الخميس إلى إمكانية أن تلعب دورا في المساهمة في حلحلة الوضع الراهن والتوسط بين الفرقاء لتشكيل حكومة.

وهناك قلق داخلي ودولي من أن إطالة أمد تشكيل الحكومة، وما ستفضي إليه من تصعيد شعبي وسياسي، قد يعجلان بانهيار الوضع الاقتصادي، الذي يواجه ضغوطا هي الأشد منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990.

جان إيف لودريان

من الضروري من أجل مستقبل لبنان تشكيل حكومة بسرعة

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الخميس إنه "من الضروري من أجل مستقبل لبنان تشكيل حكومة بسرعة لتكون قادرة على إجراء الإصلاحات التي تحتاج إليها البلاد"، بعد يومين من استقالة الحريري.

وأضاف لودريان في بيان "في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها لبنان منذ عدة أسابيع، يعود إلى جميع المسؤولين السياسيين اللبنانيين أمر إعلاء روح الوحدة والمسؤولية، لضمان الاستقرار والأمن والمصلحة العامة للبلد". وتابع البيان "بهذه النزعة الروحية يجب القيام بكل شيء لتجنب الاستفزازات، وللحفاظ على حق المواطنين في التظاهر السلمي".

وخلفت استقالة الحريري حالة ارتباك وتخبط في صفوف الأغلبية المهيمنة على المشهد السياسي في لبنان، أي حزب الله والتيار الوطني الحر وحلفاؤهما، وسط حديث عن أن بعض الصقور تدفع باتجاه تشكيل حكومة من لون واحد أو تكليف شخصية سنية غير الحريري -الذي يعتبرون أنه خذلهم- لتولي مهمة تشكيل حكومة تكنوقراط.

ويتوزع النظام السياسي في لبنان وفق تقسيم طائفي، وتعد رئاسة الوزراء من نصيب أهل السنة، ولئن كان لحزب الله حلفاء له من داخل هذه الطائفة بيد أن تكليف أحدهم مرجح أن يأتي بنتائج عكسية ليس فقط لجهة رد فعل الشارع بل أيضا لجهة رد فعل المجتمع الدولي الذي ما زال يرى في الحريري الشخصية الأبرز لإعادة تولي مثل هذه المهمة. وبرز في الساعات الماضية حديث عن أن تشكيل حكومة تكنوسياسية قد يشكل المخرج الأمثل خاصة وأن حزب الله يعترض على حكومة تكنوقراط بالكامل، حيث يعتبر أن الهدف منها هو إقصاؤه من الحكومة وبالتالي التمهيد لعزله سياسيا بعد تنامي نفوذه في السنوات الأخيرة.

وقد يلقى مقترح حكومة تكنوسياسية قبولا من حزب الله وحركة أمل وأيضا من الحريري الذي سبق أن رهن الموافقة على توليه رئاسة حكومة جديدة بخروج الشخصيات النافرة، في إشارة إلى وزير الخارجية جبران باسيل، الذي كانت له حصة الأسد من انتقادات المتظاهرين.

في المقابل فإن هذا الخيار، وخاصة في الجانب المتعلق بإقصاء باسيل، قد يلقى معارضة من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون والتيار الوطني الحر. وأعلنت رئاسة الجمهورية الخميس أن الرئيس ميشال عون يقوم بالجهود اللازمة قبل تحديد موعد بدء الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس حكومة وذلك بهدف تسهيل هذه الاستشارات. ووفق المؤشرات فإن هناك توجها للذهاب في خيار بحث شكل الحكومة المقبلة ومؤثثيها بين القوى السياسية الفاعلة قبل تكليف شخصية برئاسة الوزراء.

وقال وزير الخارجية الفرنسي "من الضروري أن تسهل جميع القوى السياسية، منذ الآن، تشكيل حكومة جديدة قادرة على تلبية التطلعات المشروعة" للبنانيين و"اتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلاد".

وختم الوزير الفرنسي بقوله إن "فرنسا، وفي الإطار الذي حدده مؤتمر سيدر، على استعداد لدعم لبنان على هذا الطريق" و"تقف إلى جانب الشعب اللبناني".

وتولي فرنسا أهمية بالغة للبنان الذي تعتبره إحدى أهم مناطق نفوذها التاريخية في الشرق الأوسط، رغم تراجعها عمليا خاصة أمام النفوذ الإيراني المتنامي في لبنان من خلال ذراعه حزب الله. ولعبت فرنسا دور الوساطة في المطبات السياسية الكبرى في لبنان بالنظر لعلاقاتها الجيدة مع معظم الفاعلين السياسيين اللبنانيين، وكان لها حضور في أزمة التشكيل الحكومي في عام 2018، وقبلها في أزمة الفراغ الرئاسي في عام 2016.

ورعت فرنسا مؤتمرا دوليا في عام 2018، لدعم الاقتصاد اللبناني حصل خلاله لبنان على تعهدات بقروض وهبات تصل قيمتها إلى 11.6 مليار دولار شريطة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة وتخفيضات في الميزانية لا تزال متعثرة.

وعلى مدار السنوات الماضية وجد اللبنانيون صعوبة في تشكيل الحكومة، ففي عام 2009 احتاج الحريري إلى خمسة أشهر لتأليف حكومته مقابل عشرة أشهر لرئيس الوزراء السابق تمام سلام بين العامين 2013 و2014، ليعود الحريري ويجد المأزق ذاته في عام 2018.

ويخشى أن يواجه لبنان مجددا السيناريو ذاته فيما الوضع الاقتصادي لا يحتمل مثل هذا الشلل الحكومي إطلاقا.

واشنطن «تتجول» على الحدود السورية التركية

دمشق – سيّرت القوات الأميركية الخميس دورية قرب الحدود التركية في شمال شرق سوريا، هي الأولى منذ سحب واشنطن قوّاتها من المنطقة الحدودية الشهر الحالي، ما يطرح نقاط استفهام كبرى حول ما إذا كانت واشنطن بصدد إعادة الانتشار مجددا في شمال شرق سوريا؟ وهل الهدف هو التخوّف من تبعات مقتل زعيم داعش أبوبكر البغدادي، وإمكانية تسلل عناصر من التنظيم لاستهداف قواتها التي أبقتها شرقا لحراسة حقول النفط السورية؟

وقامت خمس مدرعات تحمل الأعلام الأميركية بتسيير دورية من القاعدة العسكرية في مدينة رميلان في محافظة الحسكة، باتجاه الشريط الحدودي مع تركيا شمال بلدة القحطانية، على الرغم من أن هذه المنطقة باتت بموجب المعارك والاتفاقات التي حصلت في الأسابيع الأخيرة، واقعة بالمبدأ تحت سيطرة القوات الروسية والجيش السوري.

وتوصلت روسيا وتركيا في 22 أكتوبر الماضي إلى اتفاق نصّ على أن تقوم موسكو "بتسهيل سحب" عناصر وحدات حماية الشعب الكردية، العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، وأسلحتهم من منطقة تمتد حتى عمق 30 كيلومتراً من الحدود مع تركيا.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية أعربت بداية عن تحفظاتها إزاء بعض ما جاء في الاتفاق، لكنها أعلنت في وقت لاحق بدء سحب قواتها من "كامل المنطقة الحدودية"، ولا تزال تحتفظ ببعض المواقع خصوصا شرق مدينة القامشلي.

وأوضح مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن أن القوات الأميركية تريد أن تحافظ على تواجدها في الجهة الشرقية من المنطقة الحدودية.

وقال "يريد الأميركيون أن يمنعوا روسيا وقوات النظام من الانتشار في المنطقة الواقعة شرق مدينة القامشلي" التي تعتبر بمثابة عاصمة "للإدارة الذاتية الكردية" المعلنة من طرف واحد في شمال وشمال شرق سوريا.

ورافق الدورية الأميركية مقاتلون أكراد من قوات سوريا الديمقراطية، حليفة واشنطن منذ سنوات في الحرب على داعش. وتأتي الدوريات الأميركية بعد وصول تعزيزات أميركية إلى سوريا من العراق المجاور في الأيام الأخيرة، تمركزت أساسا في شرق البلاد حيث توجد معظم حقول النفط السورية.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد صرح الأسبوع الماضي أن"عددا قليلا من الجنود" سيبقون في سوريا "في المناطق التي تحوي نفطا".

سد النهضة: إثيوبيا تحضر اجتماع واشنطن على مضض

محمود زكي

القاهرة – أعلنت إثيوبيا الخميس، المشاركة في الاجتماع الذي تستضيفه الولايات المتحدة في 6 نوفمبر الجاري، بشأن أزمة سد النهضة، بعد أيام من تجاهل التعليق على الدعوة الأميركية.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، نيبيات جيتاشيو، في مؤتمر صحافي إن حكومة بلاده "قبلت دعوة الولايات المتحدة لعقد اجتماع لمناقشة سد النهضة الإثيوبي بمشاركة مصر والسودان".

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري قد أعرب في وقت سابق الخميس، عن تطلع بلاده إلى توقيع اتفاق قانوني ثلاثي مع إثيوبيا والسودان من خلال المفاوضات الجديدة التي دعت إليها الولايات المتحدة الأميركية في 6 نوفمبر الجاري، بحضور البنك الدولي، ليضمن هذا الاتفاق حقوق مصر المائية في مياه نهر النيل، مشددا على أن القاهرة "لديها إرادة سياسية لتحقيق ذلك".

جاء ذلك خلال كلمة له أمام البرلمان العربي في جلسته العامة بالقاهرة والتي خصصت لمناقشة قضية الأمن المائي، وندرة موارده في الوطن العربي، حيث تقع 16 دولة عربية ضمن فئة الدول ذات الندرة المائية.

ويعقد اللقاء الرباعي في واشنطن بغرض كسر الجمود الحاصل في مفاوضات سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان، وبناء على رغبة ملحة من القاهرة التي ألمحت أكثر من مرة إلى أنها تحتاج إلى طرف رابع (محايد) لوقف التباين الحاصل في وجهات النظر، وإنقاذ الموقف قبل انزلاقه إلى دروب سياسية تضاعف التوتر في المنطقة.

ولم تعلن إثيوبيا عن موقفها الرسمي (حتى ظهر الخميس) من الدعوة الأميركية. وقالت مصادر سياسية لـ"العرب"، إن واشنطن وجهت الدعوة وهي واثقة من استجابة الطرفين الآخرين لها، كما أن مضمون الخطاب المصري بشأن الدعوة حمل تفاؤلا حول دور أميركي مؤثر، بحكم العلاقات والمصالح القوية بين واشنطن والدول الثلاث.

وأضافت المصادر ذاتها، أن لدى القاهرة مخاوف من ترك المفاوضات دون سقف زمني، فقد تجد نفسها أمام واقع، لذلك تدفع نحو البحث عن ضامن قوي لتحريك المحادثات، وتسريع عمل اللجان الفنية وعودة الاعتبار للدراسات العلمية المقبولة (بالنسبة إليها) التي تحدد مدى تأثير السد على حصة مصر (55.5 مليار متر مكعب).

وتجاهلت وسائل الإعلام الإثيوبية والسودانية التركيز على الدعوة الأميركية والتعليق عليها.

وأوضح الصحافي الإثيوبي، داويت كيبادي، لـ"العرب"، "لم نسمع عن التدخل الأميركي في الأزمة إلا من المسؤولين المصريين، والمشهد لا يزال ضبابيا هنا، قبل أن توافق أديس أبابا بالفعل على الدعوة الأميركية".

وأضاف، في اتصال عبر الهاتف من أديس أبابا، أن ما يزيد المسألة غرابة "غموض الموقف السوداني أيضا، فالخرطوم تتعامل مع سد النهضة على أنه قضية ثانوية، بعد الحراك الثوري الداخلي والمرحلة الجديدة التي تعيشها إثر سقوط نظام عمر البشير".

وعلى ضوء التردد الإثيوبي وغموض الموقف السوداني يبدو منسوب التفاؤل منخفضا حيال إمكانية إحراز نتائج إيجابية من لقاء واشنطن أو تحقيق تقدم سياسي فاصل في أزمة معقدة لها أبعاد داخلية وإقليمية وربما دولية متشعبة، وسط ترجيح البعض أن يكون مجرد اجتماع بروتوكولي، تظهر فيه الدول الثلاث كأنها راغبة في الحل السياسي، ويحقق الراعي الأميركي "الشو الإعلامي".

ويقول محللون إن إثيوبيا ستحضر اجتماع واشنطن عن مضض، ذلك أنها تعتبر أن النزاع فني وليس سياسيا يتطلب تدخل أطراف أخرى. وتطمح أديس أبابا لملء خزان السد الذي قطعت أشواطا مهمة في بنائه في أجل لا يتجاوز خمس سنوات، بالنظر لحاجتها إلى توليد الطاقة الكهرمائية، وبالتالي فإن أي تأجيل من جانبها ليس في مصلحتها.

وليست لدى إثيوبيا مشكلة مع وفرة المياه على خلاف مصر التي تستمد معظم إمداداتها من المياه العذبة من نهر النيل لقضاء حاجيات سكانها البالغ عددهم نحو 100 مليون نسمة، وبالتالي فإن أديس أبابا تعتبر أن المشكلة مصرية وهي لن تؤجل مشروعا حيويا بالنسبة إليها لأجل الآخرين.

وتحاول مصر إضفاء صبغة سياسية على المفاوضات، لأنها لا تمتلك أدوات عملية قادرة من خلالها على فرض شروطها، وهي التي تأخرت كثيرا في قراءة تبعات بناء السد.

وحاول الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في لقاء الأسبوع الماضي، على هامش قمة روسيا- أفريقيا بمدينة سوتشي، إظهار صورة إيجابية عن العلاقات المشتركة، وعن إمكانية تحريك الأزمة من مكانها، بما خفف حدة التوتر بين البلدين مؤخرا.

وفشلت اجتماعات فنية، بين وزراء الري وخبراء من الدول الثلاث عقدت في القاهرة والخرطوم خلال شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين، في التوصل إلى صيغة للحل، ورفضت إثيوبيا مقترحا مصريا لتحديد سنوات ملء خزان السد وآلية التشغيل لاحقا.

وأشار الصحافي الإثيوبي كيبادي، لـ "العرب" إلى أن حالة التردد التي صاحبت مسألة لقاء واشنطن "سببها موقف أبي أحمد المعقّد مؤخرا، فهو يرغب في إبراز حسن نواياه مع مصر والعالم بعد أن طالته انتقادات دولية جراء تصريحاته في جلسة للبرلمان حول عدم استبعاد التعامل عسكريا لحماية سد النهضة، وتصاعد الغضب من الطريقة الخشنة التي تعامل بها جهاز الأمن مع المعارضين في إقليم أمهرا، ووفاة ما يقرب من 70 شخصا في التظاهرات".

ويقول متابعون، إن فوز أبي أحمد بجائزة نوبل للسلام ربما ينعكس عليه سلبا، حيث أصبح واقعا تحت ضغوط كبيرة، تفرض عليه عدم التخلي عن منهجه السلمي في حل الأزمات السياسية، وقد يكون التراجع وقبول طرف رابع أحد الدلائل على تأكيد حسن نواياه.

قرار قيد الانتظار

داويت كيبادي

الخرطوم تتعامل مع سد النهضة على أنه قضية ثانوية

واعتبرت مديرة وحدة البرنامج الأفريقي بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أماني قنديل، أن تحديد النتائج ومدى إيجابيتها أو سلبيتها، "مرهون بالمشاورات التي ستجري على مستوى وزراء الخارجية للجوانب الفنية، وعدم اقتصارها على الأوجه السياسية".

وأضافت لـ"العرب"، أن الاجتماع ربما يعطي مؤشرات جيدة على مستوى التقارب بين الدول الثلاث، لكن التقارب الحقيقي يتعلق بالحفاظ على أمن مصر المائي وعدم الإضرار بمصالحها المباشرة، وهي قضية ذات طبيعة فنية مرتبطة بقواعد الملء والتشغيل.

وأوضحت قنديل أن الخروج بآلية جديدة تنهي الخلافات يرتبط بالموقف الأميركي وطبيعة علمه ببواطن الأمور الفنية، لأن واشنطن تدخلت كوسيط بناء على دعوة مصرية وليس بمبادرة خاصة، لكن في الوقت ذاته ستكون الإدارة الأميركية حريصة على بلورة حل يضمن مصالحها في منطقة حوض النيل وشرق القارة الأفريقية، بجانب إدراكها لتأثير هذا التوتر على نقل النفط بشكل آمن عبر البحر الأحمر.